

شهادة حسن سير وسلوك من وزارة التموين لعملاء البنوك



د. نادر رياض



بسنت فهمي



سهر الدماطي



فتحي ياسين

اختلفت ردود أفعال المصرفيين والمستثمرين حول جدوى مشروع خدمة الاستعلام عن الجدارة الائتمانية للشركات والمؤسسات والمستثمرين والتجار الذي تبنه وزارة التموين والتجارة الداخلية ممثلة في مركز معلومات التجارة باعتبارها مسؤولة عن التجار والغرف التجارية وبينما أكد عدد من المصرفيين والقانونيين عدم حاجة البنوك إلى هذا المشروع خاصة أن البنوك تجري استعلاماتها عن عملائها بنفسها ولا تعتمد على مصادر استعلام من الجهات الأخرى.. رحب مصرفيون ومستثمرون آخرون بهذا المشروع ويرونه حلاً لمشكلات كثيرة تواجه البنوك من بعض عملائها.

□ كتبت - أسماء أمين:

المنقدون يقولون إن الاستعلام عن العملاء من اختصاص الجهاز المصرفي وتحت إشراف البنك المركزي ويرى فتحي ياسين رئيس بنك التجارة والتنمية أن الاستعلام ليس ضمن اختصاصات وزارة التموين.

وأكد ياسين أن الجهاز المصرفي له القدرة على أداء الدور المطلوب منه دون توجيه أو تدخل من جهات خارج النطاق المصرفي. وأشار إلى أن الاستعلام عن العميل له إدارة متخصصة داخل البنوك وهي إدارة منفصلة عن إدارة الائتمان وعلى العكس من هذا الرأي فإن عصام محمد أبو حامد رئيس بنك الإسكندرية التجاري والبحري والعضو المنتدب يرى أن مشروع الاستعلام عن الجدارة الائتمانية لا يتعارض مع قانون سريّة الحسابات وأن له أهمية في تقديم خدمات معلوماتية منها أحكام وإشهار إفلاس التاجر أو صدور أحكام ضده أو عدم وجود أرصدة لشيكات محررة منه أو غير ذلك من المعلومات الخاصة بالميزانيات التي يحتاجها المتعاملون للتحقق من جدارة العميل الذي تريد البنوك التعامل معه وترغب في الاطمئنان قبل منحها ائتمان له.

وأكد على أن هذا النظام يتبع عالمياً مما يساهم في إمكانية التصنيف الائتماني أنه في مصلحة الموردين ويعود ليقول إنه على بنك البنوك ألا تعتمد على هذا المشروع بشكل أساسي عندما تقرض عميلاً ولكن لابد من المراجعة والتحليل من خلال إدارة الاستعلام الموجودة لديها مشيراً إلى أن هذا المشروع يختلف عن البيان المجمع للعملاء بالبنك المركزي الذي يوضع فقط المراكز المالية للعملاء وبيان موقف معاملاتهم مع البنوك.

ويضيف أنه من المتوقع أن يسهم الاستعلام عن الجدارة الائتمانية للشركات والمؤسسات في تطوير العمل المشترك مع البنوك والمساهمة في تقليل الميزانيات.

وانتقد سهر الدماطي رئيس قطاع المخاطر في أحد البنوك الاستثمارية المشروع المقترح وأكدت على أن البنوك لديها نظام مركزية المخاطر إلى جانب أن الاستعلام عن سمعة العملاء يحتاج الزلزال للسوق وهو معمول به في كل بلد للقانون.

وتستأهل سهم الدماطي ما الداعي للتفكير في هذا المشروع؟ وتؤكد أنه لا يمكن للبنوك

- ◆ **فتحي ياسين: الاستعلام عن العملاء ليس ضمن اختصاصات وزارة التموين**
- ◆ **سهر الدماطي: ما الداعي للتفكير في هذا المشروع؟**
- ◆ **بسنت فهمي: أبعاد الاقتراح ليست واضحة**
- ◆ **سمير جاد: المشروع يد ثغرة ويشمل إضافة مهمة للجهاز المصرفي**
- ◆ **د. نادر رياض: السوق المصرفي في حاجة إليه**

والتامين والمالية والضرائب والاحصاء والجمارك والهيئة العامة للاستثمار وجميعها المستثمرين في المناطق الصناعية. ويؤكد سليمان أن مصطلح الجدارة الائتمانية مصطلح حديث في القطاع المصرفي وأن كان مفهومه معلوماً للبنوك منذ نشأة الائتمان المصرفي وقد نص القانون رقم 88 لسنة 2003 على الجدارة الائتمانية التي تشترط لتقديم الائتمان للعميل أن يكون حسن السعة ولديه موارد ذاتية كافية وأن تثبت الدراسات كفاءة التدفقات النقدية لانشطته لوفاء بالتزاماته ويضيف اللائحة التنفيذية للقانون في المادة (19/1) على مصطلح الجدارة الائتمانية صراحة حيث تنص على أنه يتعين على البنك عند تقديم التمويل أو التسهيل الائتماني للعميل مراعاة الضوابط الآتية: (أ) التأكد من الجدارة الائتمانية للعميل وكفاءة إدارة نشاطه ومن صحة المعلومات والبيانات المقدمة منه.

ويصف أن مفهوم (الجدارة الائتمانية) يتعلق بالعمل طلب الائتمان وبالبنك مباحث هذا الائتمان.

وينتقد سليمان إطلاق تسمية الجدارة الائتمانية على مشروع وزارة التموين والتجارة الداخلية ووزارة التموين والتجارة الداخلية

إدارة استعلامات بعدما يتقدم أي عميل بطلب تسهيل ائتماني فإن الخطوة الأولى التي يتخذها البنك هي القيام بالاستعلام عن هذا العميل وهذه الاستعلامات تشمل: تاريخ حياة العميل بصفة عامة وحيات الشخصية وهل هو شخص سوى أو غير ذلك ثم سلوكه المالي والاقتصادي ومدى حرصه على سمعته وعلى نشاطه فضلاً عن معرفة هذا النشاط بكل تفاصيله ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في نفس الوقت تقوم إدارة الائتمان بالبنوك بفحص طلب العميل ودراسة المشروع ومدى جدارته الاقتصادية ولا يتم الاكتفاء بالدراسة التي يقدمها العميل بل تقوم بطلب بيانات عنه من إدارة مخاطر الائتمان بالبنك المركزي ومعرفة ما إذا كان العميل له تعاملات مع بنك أخرى من عدمه وهل هو منتظم في سداد التزاماته وهل اتخذت ضده أي إجراءات قانونية أم لا وبمعداه هل يمنع العميل التسهيل المطلوب أم لا.

ويؤكد فتحي عبد العزيز أن ما يقوم به موظفو البنوك يتم بمنتهى الدقة وذلك لحرصهم على سمعته وسعة البنك فضلاً عن إمكانية محاسبتهم ادارياً وأحياناً جنائياً في حالة ثبوت إهمال أي منهم أو تقصيره متعمداً مشيراً إلى أن الشركة المزمع انشاؤها للقيام بالتقييم في حالة قيامها لا يكون في الامكان محاسبتها

ويقول عبد الفتاح سليمان مستشار قانوني أن المشروع الذي تبنه وزارة التموين والتجارة ممثلة في مركز معلومات التجارة سيتم على مراحل تشمل المرحلة الأولى منه ربط قواعد البيانات الالكترونية الخاصة بالسجل التجاري والغرفة التجارية والصناعية ووزارات العدل

له الحرية في التعامل مع هذا المشروع أو عدم التعامل. ويوضح أن الأزمات التي مرت بها البنوك من تعثر يرجع إلى أن عناصر الجهاز المصرفي غير مكتملة وأهمها التحري عن العملاء بشكل دقيق ولكل فئاننا نرحب بآية إضافات جديدة تخدم المصلحة العامة.

ويؤكد الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب على أن السوق المصري بالفعل في حاجة لوجود نظام من شأنه إظهار تقييم جدارة للتاجر أو الصانع.

ويفترض د. رياض أن يتاح هذا النظام من خلال شبكات الإنترنت حتى تتواكب مع تغيرات السوق العالمية. ويضيف لا يوجد أي خوف من أن يؤثر المشروع على قواعد سريّة البيانات للتعاملين مع البنوك لأنها تخضع لقانون سريّة الحسابات فأصدار شهادة جدارة ائتمانية يمثل عملية تقييم اقتصادي لآية مؤسسة تمارس نشاطاً اقتصادياً

إلا أن إصدار هذا التقييم أو الشهادة يحتاج استيفاء معلومات وبيانات مثل مؤشر الشبكات المرتدة وأحكام البروتست وخصم رأس المال العامل وسرعة دورانه خلال العام وشبكة التوزيع وخطوط الإنتاج الملوك. وأشار إلى أهمية اعتبار أي صاحب نشاط غير مدرج في جداول التصنيف والجدارة الائتمانية (ساقط قيد) اقتصادياً. ويوضح فتحي عبد العزيز المحامي والمستشار المصرفي بنك التجارة والتنمية أن الذين يقرضون إنشاء شركة لتقييم عملاء البنك لا يعلمون شيئاً عن عمل البنوك فأى بنك يقوم بالفعل بهذا التقييم لأي عميل يتقدم طالبا تسهيلات ائتمانية أو قروضا مشيراً إلى أن كل بنك لديه إدارة تسمى إدارة ائتمان وأخرى تسمى

عصام أبو حامد:

المشروع لا يتعارض مع سريّة الحسابات